مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

قياس تأثير تطور القطاع المصرفي العراقي على النمو الاقتصادي للمدة (2004-2022)

م.م. داريڤان صدقي حجي
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة دهوك، كلية الادرة والاقتصاد
darivan.haji@uod.ac

م.د.زوزان محمد صالح
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة دهوك، كلية الادرة والاقتصاد
acZozan.salih@uod.

المستخلص

استهدفت الدراسة في قياس وتحليل أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022)، وقد تم تحويل السلسلة الزمنية إلى بيانات نصف سنوية وذلك لامكانية قياسها والحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها في التحليل، وذلك باستخدام برنامج (Eviews 12)، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، واعتمدت الدراسة على مؤشرين للتطور المصرفي كمتغيرات مستقلة والمتمثلة بـ نسبة إجمالي الودائع إلى GDP و والائتمان الى القطاع الخاص كنسبة من الـ GDP، إلى جانب متغير التابع والمتمثلة بمعدلات النمو لـ(GDP)،.وتوصلت الدراسة إلى إثبات فرضيته في أنه وبالرغم من تطور القطاع المصرفي من خلال المؤشرات التي تم أخذها في هذه الدراسة إلا أن هذا التطور لم يرتقي الى المستوى المطلوب مما كان له الاثر الضعيف والسلبي على النمو الاقتصادي للعراق، لذا بينت هذه الدراسة ضرورة القيام بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي ورفع كفائتها ودعمها لخلق وايجاد وحدات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق ومؤهلة في تمويلها للمشاريع الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

Measuring the impact of the development of the Iraqi banking sector on economic growth for the period (2004-2022).

Darivan sdqi haji
Uninersity of duhok
College of Administration and Economics
darivan.haji@uod.ac

Dr. Zozan mohammed salih
Uninersity of duhok
College of Administration and Economics
Zozan.salih@uod.ac

Abstract

The research aimed to measure and analyze the impact of banking development on economic growth in Iraq during the period (2004-2022). The time series was converted into semi-annual data to enable measurement and obtaining results that can be relied upon in the analysis, using the (Eviews 12) program, and using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study relied on two indicators of banking development as independent variables, represented by the ratio of total deposits to GDP and credit to the private sector as a percentage of GDP, in addition to the dependent variable represented by the growth rates of (GDP). The study reached the proof of its hypothesis that despite the development of the banking sector through the indicators taken in this study, this development did not rise to the required level, which had a weak and negative impact on the economic growth of Iraq. Therefore, this study showed the necessity of developing The infrastructure of the banking sector, raising its efficiency and supporting it to create and establish banking units capable of competing in a market economy and qualified to finance economic projects.

key words: banking sector, economic growth, ARDL model.

مقدمة:

تتمثل الدور الرئيسي للجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الانتاجية لذا يعد هذا القطاع أحد ادوات الرئيسة في تمويل عملية النمو الاقتصادي ولاتقل أهمية عن القطاعات الاقتصادية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

الاخرى في دعم مسيرة عملية التنموية التي تسعى الى تحقيقها كل دول العالم وذلك من خلال ماتقوم به هذا القطاع كحلقة وصل بين المستثمرين والمدخرين والقيام برفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعالجة أغلب المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، وكذلك هنالك عدد كبير من الدراسات التي تؤكد دور تطور القطاع المصرفي دعم عملية النمو الاقتصادي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث مباحث رئيسة تمثلت الاولى بمنهجية البحث والدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فتطرق إلى الجانب النظري للدراسة والمبحث الثالث والاخير اشتملت على الجانب التطبيقي من صياغة وتوصيف النموذج القياسي ومن ثم قياس وتقدير أثر التطور للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، ومن ثم تم التطرق إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بموضوع الدراسة.

1.1 : منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

بالرغم ممايمتاز به القطاع المصرفي من أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي، إلا أن هذا القطاع لم يأخذ حيزه وأهميته كغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق، لذا فإن هذه الدراسة يأخذ من هذا الموضوع مشكلة له في معرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي (معدلات النمو) لتطور هذا القطاع من خلال الاخذ لبعض مؤشرات التي تعبر عن تطور الجهاز المصرفي في العراق.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ضرورة أنه وبحسب النظرية الاقتصادية يوجد هنالك علاقة قوية وايجابية بين تطور الجهاز المصرفي ومعدلات النمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة وحسب الفرضية هي سلبية وقد يكون ضعيفة في أغلب الدول النامية وخاصة النفطية، ومن ضمن هذه الدول العراق، بسبب اهمال هذا القطاع من قبل القطاع العام والخاص والذي لم يأخذ حيزه الكافي ضمن القطاعات الاقتصادية الاخرى.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة التأثير الذي يمارسه الجهاز المصرفي ممثلا بالمتغيرات (الائتمان الى القطاع الخاص الى GDP، ونسبة إجمالي الودائع إلى GDP) على النشاط الاقتصادي متمثلة بمعدلات النمو لـ (GDP) وبالاسعار الثابتة).

أهمية الدراسة:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

تتمتع الجهاز المصرفي بأهمية كبيرة لاتقل أهمية عن القطاعات الاقتصادية الاخرى ويعد تطور هذا القطاع بمثابة حجر الزاوية في العملية التنموية لما لها من أهمية بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية في الاقتصاد القومي.

منهجية الدراسة:

وفقا لما يتطلبه موضوع الدراسة وطبيعة المعلومات، استخدمت الباحثتان مناهج مختلفة في معالجة مشكلة الدراسة وإثبات فرضيته، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف ظاهرة التطور الجهاز المصرفي في العراق، ومن ثم استخدام المنهج القياسي لإثبات فرضية الدراسة في أن للتطور المصرفي وإن كان له أثر على النشاط الاقتصادي من خلال نمو معدلات الناتج المحلي الاجمالي إلا أن هذا الأثر يعد ضعيفا في العراق، وذلك باستخدام المنهج القياسي الحديث نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)، وبأخذ معدلات النمو (GDP) كمتغير تابع وهو يمثل النمو الاقتصادي، وكل من متغير (الائتمان الى القطاع الخاص الى GDP، ونسبة إجمالي الودائع إلى GDP) كمتغيرات مستقلة تمثل مؤشر تطور الجهاز المصرفي، وتشكل هذه المتغيرات سلسلة زمنية ممتدة من (2004-2022)، وبسبب قصر مدة السلسلة تم تحويلها من سلسلة زمنية سنوية إلى سلسلة زمنية نصف سنوية وتم جمع هذه السلسلة من مصدر (https://www.cbi.iq).

حدود الدراسة:

تمثل الحدود المكانية ببيان تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، أما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة الزمنية (2004-2022).

2.1 : دراسات سابقة:

وسيتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات المتعلقة بالدراسة الحالية، ومنا:

دراسة (King and Levine 1993) بعنوان (Finance and Growth Schumpeter Might be Right)، هدفت الدراسة الى ايجاد العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي وبأخذ 80 دولة من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى، و استخدمت عدة مؤشرات لقياس التطور المالي و منها: الكتلة النقدية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي والقروض البنكية الى اجمالي الاقتراض وقروض الموجهة الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي و توصلت الدراسة الى ان للتطور المالي اثرا ايجابيا قويا على النمو الاقتصادي .

دراسة (Parera 2009) بعنوان (Financial development and economic growth in SriLanka)، هدفت هذه الدراسة الى ايجاد علاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في سريلانكا باستخدام منهجية جوهانسون للتكامل المشترك واستخدمت مؤشرات عرض النقد بمعنى الضيق و عرض النقد بمعنى الواسع و الائتمان و الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، و توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين عرض النقد الواسع و النمو الاقتصادي .

دراسة (خلف ،2011) بعنوان (قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق) هدفت الدراسة الى قياس مدى تطوير النظام المصرفي في العراق و مدى تأثير هذا التطور على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL، و توصلت الدراسة الى ان جهاز المصرفي العراقي غير متطور من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس التطور المصرفي حيث لم يتمكن من لعب دور مؤثر و فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في العراق لمدة 1970الى 2007. و توصى الدراسة باتخاذ سياسات هادفة تسعى الى تفعيل دور الجهاز المصرفي في ا عملية النمو الاقتصادي و منها تفعيل و تطوير دور القطاع الخاص في عملية نمو الاقتصادي و كذلك حد من دور الانشطة الاقتصادية غير رسمية.

دراسة (Onwumere,ozoh,Ibe&Mounanu2012) بعنوان (The Impact of Financial Deepening on Economic Growth)، هدفت هذه الدراسة الى محاولة ايجاد تاثير للعمق المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام متغيرات عرض النقد و رسملة السوق و السيولة و معدل الناتج النمو المحلي، و توصلت الدراسة الى اثبات وجود اثر لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي و توصى الدراسة الى قيام الحكومة للاتجاه نحو زيادة عرض النقد بشكل استراتيجي و توسع سوق راس المال الفعال الذي يعزز كفاءة الاقتصادية الشاملة .

دراسة (Osuji 2015) بعنوان (Financial development and economic growth in nigera)، والتي تطرقت الى دراسة العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة 1960 2014 باستخدام نموذج السلاسل الزمنية الديناميكية نموذج جوهانسون وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي على مدى طويل، و توصى الدراسة بانشاء انظمة مالية متطورة و فعالة و حديثة في المؤسسات المالية التي يمكن ان تدعم النمو الاقتصادي في نيجيريا .

دراسة (Guru and Yadav2018) بعنوان (Financial development and economic growth) هدفت الدراسة الى بيان العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لخمسة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

اقتصادات ناشئة رئيسية: البرازيل وروسيا والهند والصين والجنوب (بريكس) خلال فترة زمنية (1993-2014) باستخدام مؤشرات تطور القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية.و توصلت الدراسة الى الاستنتاج الرئيسي و هو أن هناك ارتباط قوي وإيجابي بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في اقتصادات دول المختارة. حيث يعد تطوير أنشطة المصارف وسوق الأوراق المالية جزءًا لا يتجزأ من النمو الاقتصادي.

دراسة (الجويني و موعش ،2020) بعنوان (أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية) هدفت الدراسة الى تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي و الاسواق المالية على معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي في (10) دول عربية باستخدام منهجية قياسية تستند الى نماذج البيانات سلاسل الزمنية، و تم استخدام مؤشر نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي و نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من ناتج المحلي الاجمالي، و توصلت الدراسة الى ان المؤشرات المستخدمة للقطاع المصرفي لا يؤثران على معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من جانب و من جانب اخر تبين ان معدل القيمة السوقية لاسواق المال له اثر موجب و معنوي على النمو الاقتصادي لتلك الدول .

دراسة (شميسة و علي 2022) بعنوان (اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الاردن) هدفت الدراسة الى تحديد قياس اثر مؤشرات التطور المالي المختارة على النمو لاقتصادي في الاردن بالاستخدام (ARDL) و توصلت الدراسة الى ان التطور المالي له تأثير قوي على النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة، و توصى الدراسة الى أنه على السلطات النقدية في الاردن الزام المصارف بتوفير دائرة مختصة في السياسة الاقراضية لتقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات و تمويلها و متابعتها.

ممبررات اختيار هذه الدراسة: يركز الدراسة الحالية على أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق وخلال المدة (2004-2022)، وذلك رغبة لدى الباحثتان في بيان الموضع الحالي للقطاع المصرفي وخاصة بعد تغيير النظام في العراق وسد الفجوة البحثية خلال هذه المدة، حيث من ملاحظة جميع الدراسات والبحوث التي تطرقت إلى هذا الموضوع لم يتطرق الدراسات خلال هذه المدة إلى هذا القطاع، كما قامت الباحثتان بتحويل البيانات السنوية إلى نصف سنوية وذلك لامكانية قياسها والتي تعد مقبولة علميا واحصائيا.

1.2 : الجانب النظري للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي:

1.1.2 : مفهوم الجهاز المصرفي :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

يمكن تحديد مفهوم القطاع المصرفي من خلال العمليات المصرفية التي تعتمد على أصول وأعراف تم تطورها وفقا لتطوير المصارف منذ نشأتها وتعدد عملياتها وقد بنيت تلك الاصول و الاعراف اصلا على مبادئ و مفاهيم مستمدة من حق المقرض (المدخر) في الحفاظ على قيمة مدخراته وحق المقترض (المستثمر) في زيادة أرباحه الى أقصى حد ممكن وحق المصرف في هذه الحالة يكون المصرف الوسيط الذي يسعى الى تعبئة المدخرات من المدخرين و اقراضها الى المستثمرين في تحقيق أقصى ربح ممكن.(مخيف،9،2021)، ويمكن تعريفا أيضا على أن الجهاز المصرفي يتكون من مجموعة البنوك والمصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي يتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها في كثير من دول العالم، ويتضح هنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقًا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه، أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه، وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من المصارف (عبدالرحمن و هاشم ،2022، 7). ففي العراق وبعد صدور قانون البنك المركزي والمصارف التجارية عام 2004 توسعت السوق المصرفية بشكل كبير، إذ تزايدت الوحدات المصرفية المحلية والاجنبية على حد سواء، وتطورت هيكل الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (2004- 2014)، حيث ازدادت عدد المصارف المحلية من 19 مصرف الى 32 مصرف خلال تلك الفترة، اما المصارف الاجنبية فقد اصبح 18 مصرفا في عام 2014 حيث كانت مصرفا واحد عام 2004. (العبيدي ،ب س،5)

2.1.2 : اهمية النشاط المصرفي :

يؤدي القطاع المصرفي دوراً كبيرا في خدمة المالية و الانتاجية لقطاعات الاقتصادية، ذلك من خلال الامكانيات والوسائل التي يملكها من جمع الاموال و الموجودات النقدية من مصادر المختلفة و اعادة استخدامها و استثمارها في العديد من المجالات المختلفة , لتحقيق مجموعة من الاهداف مثل تشجيع الاستثمار وعمليات الادخار لدى الافراد وزيادة النمو الاقتصادي و غيرها من الاهداف، و لذلك تكمن اهمية النشاط المصرفي في الاتي : (مخيف،15،2021)، (جاسم،204،2022)،(Aduda&kalunda,2012,101)،(Pacces & Dirk,2011,559)

1. السلطة المالية :ان عمل المصارف يتركز في منح الائتمان وقبول الودائع وحفظ الاموال، وعليه فأن المصرف يؤدي دور الوسيط بين ذلك الذين لديهم فائض من الاموال، و بين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

اولئك الذي بحاجة الى تلك الاموال، وبذلك تؤدي المصارف دورا كبيرا في عملية الوساطة المالية بين الوحدات الانتاجية و المستهلكين أي بين (المقرض) و (المقترض)، و من غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بأنفاق كل ما يحصلون علية من أجور نقدية حيث يميل بعضهم الى الادخار، ومن ثم سوف تنخفض مشترياتهم من السلع التي تنتجها الوحدات الانتاجية، حيث يترتب هذا الى آثار عكسية على ايرادات تلك الوحدات، كما يؤدي الى توقف الوحدات الانتاجية وانهيار الاقتصاد، ويكون لقاء هذه الوحدات في سوق الذي يتم فيه الاقراض الاقتراض طويلة الاجل.

2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعتبر القطاع المصرفي ركناً اساسياً لنجاح السياسات الاقتصادية عن طريق جذب الاستثمار الاجنبي، و تعزيز الانتاجية في البلدان المتلقية ونقل التكنولوجيا مما ينعكس زيادة حجم التدفقات المالية والذي يتوقف بدوره على مدى تطور القطاع المصرفي ولعب دور الوسيط في توجيه هذه الاستثمار في التنمية الاقتصادية، لذا إن عدم تطور القطاع المصرفي تحد من قدرة استفادة من الاستثمار الاجنبي وتدفقات المحتملة الى الاقتصاد.
3. تنشيط السوق المالي : لقطاع المصرفي دور رئيسي لحركة السوق المالي، إن عملية الاكتتاب الاسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية أو الحكومية لأول مرة يتم على مستوى القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى، و تدخل المصارف في سوق الاوراق المالية (السوق الثانوي) بوصفها مشتريا او بائعا للأوراق المالية المعروضة، وهو ما يمثل أحد استخدامات موارد المصارف (ادارة المحفظة المالية) او لحساب عملائهم .
4. الربحية و الامان : تبقى الربحية الهدف الاساسي الذي تسعى اليها ادارة اي مصرف حيث يسعى الى توجيه الاموال المودعة في الاستثمارات اكثر ربحية ليتمكن من سداد فوائد المستحقة للمودعين وتحقيق معدلات ارباح مناسبة لتكوين الاحتياطيات اللازمة لتدعيم مركز المالي للمصرف و توزيع الارباح، كما يجب على المصارف التأكد من ان الاموال مودعيه تم توظيفها بشكل آمن ليكفل استردادها وتحقيق عائد مناسب وتضمن البقاء و النمو.
5. تقديم خدمات المصرفية .
6. مخزن للثروة : تصدر المصارف سندات دين تسمى شهادات الاستثمار لصالح الحكومة وتقسم الى أنواع مختلفة وهي شبيهة بسندات الخزانة الامريكية مع وجود بعض الاختلافات حيث تتيح فرصة للمستثمرين الاستثمار بالأموال الفائضة دون أن تفقد قيمتها في نهاية المدة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

المتفق عليها أو يحصلون على الفائدة المتحققة كل سنة أو ستة أشهر خلال مدة احتفاظهم بالسندات.

7. زيادة النمو الاقتصادي: إن تطور إمكانيات القطاع المصرفي يعزز الدور التنموي المتمثل في تحويل الاموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، حيث تسعى الوحدات الفائضة الى طرق استثمار بديلة لتوجيه أموالها، ويعتبر القطاع المصرفي هو مصدر أموال طويلة الاجل لكل من القطاع العام والقطاع الخاص الذين يعتمدون على التمويل طويل الاجل في توسيع الاعمال وتطوير البنية التحتية التي لها اثر في زيادة جاذبية الاقتصاد للمستثمرين الاجانب او المحليين وتوفير متطلبات التمويل يؤدي الى زيادة المشاريع الانتاجية وخلق فرص العمل الاستهلاك والاستثمارثم زيادة ناتج المحلي الاجمالي و النمو الاقتصادي.

3.1.2 : التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق :

يعتبر الجهاز المصرفي المتمثل بالبنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة ومؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي وتظهر علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي من خلال ازدهار الجهاز المصرفي إذ يمثل قناة بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي ما بين المدخرين والمستثمرين حيث تتحول المدخرات من خلالهما إلى استثمارات(العنيزي،118،2015)، وقد مر قطاع المصرفي في العراق بمراحل عديدة و تحولات كثيرة بحيث يمكن ادراجها على مراحل و بشكل الاتي : (عبدالصبار ، 2013 ، 268) و (عبدالنبي،26،2008)

المرحلة الاولى : من (1890-1935م): كانت تأسيس اول فرع لمصرف اجنبي العلامة البارزة في هذه الفترة و تأسيس فروع لمصارف اجنبية هدفها الاساسي كانت الحصول على الربح لتمويل النشاطات التجارية المتعلقة بتلك الدول و معظمها كانت عثمانية ثم الانجليزية و تميزت هذه المرحلة بسيطرة المصارف الاجنبية على النشاط الاقتصادي في العراق و هدفها كانت تحقيق الربحية السريعة .

المرحلة الثانية : من 1935-1941 : حيث كانت الفترة بداية ظهور الصيرفة الوطنية في العراق و كان اول مصرف (المصرف الزراعي ، المصرف الصناعي الحكومي)

المرحلة الثالثة : من 1941-1964: كانت مرحلة التأسيس اول مصرف تجاري عراقي هومصرف (الرافدين)، وكانت تتميز هذه المرحلة بتنامي نشاط الصيرفة في العراق، حيث ازدادت نشاط تأسيس المصارف الحكومية و الخاصة وكذلك زيادة عدد من المصارف المختلفة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

وفي هذه الفترة تأسست المصرف العقاري عام 1948 ومصرف الرهون عام 1951 والتعاوني عام 1954 وتأسيس المصارف الاهلية (بغداد و البنك التجاري و الرشيد و الاعتماد)، بالاضافة الى ظهور نشاط الصيرفة المركزية في العراق وتأسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947، وفي عام 1956 سميت البنك المركزي العراقي.

المرحلة الرابعة : من 1964-1988 : في هذه المرحلة كانت العلامة البارزة هي صدور قانون تأميم المصارف بموجب القانون رقم (100) لعام 1964 وخلال هذه الفترة كانت التطور واضحا في التغيرات الطبيعة الجهاز المصرفي وحدوث اندماج وتقليص الجهاز المصرفي بشكل واسع واصبحت اربعة مجاميع و هي (مجموعة بنك بغداد و الاعتماد و المصرف التجاري و البنك العراقي) وتم دمج مصرف الرافدين مع مصرف الرشيد، وتم دمج في التسعينات المصارف البغداد والاعتماد والتجاري وعرف بالمصرف التجاري العراقي وكذلك في عام 1974 تم دمج المصرف التجاري العراقي مع المصرف الرافدين .

المرحلة الخامسة : من 1988-1996: في هذه الفترة حدث تطورا واضحا لوجود نوع من التوسع و الانفتاح في الجهاز المصرفي في ايجاد العديد من المؤسسات المصرفية الحكومية والاهلية، وكانت العلامة البارزة لهذه المرحلة التعددية في العمل المصرفي حيث تم تأسيس مصرف الرشيد عام 1988 بموجب قانون (52)، وكذلك في هذه الفترة تم صدور القانون رقم (12) وتعديل قانون بنك المركزي العراقي التي اجاز للبنك المركزي السماح لجهات خاصة بتأسيسه.

4.1.2 : سمات قطاع المصرفي في العراق :

هيكلية القطاع المصرفي العراقي: بلغ عدد المصارف العاملة في العراق في احدث البيانات المتوافرة بنهاية العام 2013 (53) مصرفاً، شملت 7 مصارف حكومية (تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة) و46 مصرفاً اهليا. و تنقسم المصارف الاهلية إلى 23 مصرفاً تجارياً محلياً، و12 مصرفاً إسلامياً، و11 فرعاً لمصارف أجنبية وعربية (بعد تصفية المؤسسة العربية المصرفية،في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام 2003، اتخذت السلطة النقدية عدة اجراءات لتعزيز القطاع المصرفي في العراق وتحسين بيئة المنافسة، فقد منح البنك المركزي العراقي عدداً من المصارف العربية والأجنبية رخص عمل لممارسة الانشطة المصرفية، كما عملت مصارف عربية أخرى على الدخول كمساهمين مع مصارف محلية. إلا أنه وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الأهلية العاملة في العراق، لا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

يزال حجمها ونشاطها محدودين جداً، إذ تدير المصارف الحكومية 91.2 % من مجمل موجودات القطاع المصرفي العراقي، في حين تدير المصارف الأهلية العراقية 8.2 % منها، وفروع المصارف الأجنبية والعربية 0.6 % فقط.(union of arab bank ,2023).

توفر السيولة العالية لدى المصارف العراقية الذي يعكس بشكل سلبي على قدرة القطاع المصرفي في الاستثمار وكذلك تؤثر سلبا على ربحية المصارف وهدر فرص المتاحة(Alsudany,2019,456).

اختلال درجة الكثافة المصرفية : (كاظم و داغر ،169،ب س)، حيث تقاس درجة الكثافة المصرفية من خلال مؤشر عدد الفروع لكل (10000) نسمة و على رغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق ليصل الى (32) مصرفا اهليا و (80%) منها في بغداد، مما يؤشر انخفاض درجة الكثافة المصرفية على مستوى الوطني والتي تحد من تطور القطاع المصرفي و تضيع فرص الاستثمارية بجميع انواعها .

اختلال حجم النشاط الاقراضي.

ضعف القدرة على تعبئة المدخرات .

5.1.2 : المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي : (حسين ،264،2019) ، (سعد،32،2015)، (Alalie&harada,2018,7)، (جاسم ،133،2007)

1. العامل السياسي والتسلط الاداري: حيث ان مجالس إدارة المصارف الحكومية تكون تابعة لقوانين توجيهات من السلطة العام مما يحد من فاعليتها في اتخاذ قرار مناسب لإصلاح النتيجة لهذه التبعية.

2. سياسة الكبح المالي التي تمارسها السياسة النقدية في البلدان النامية أدت إلى التحكم في أسعار الفائدة وحجم الائتمان مما أدى إلى عدم الارتباط اللازم بين الاسعار الفائدة ومخاطر وآجال وسيولة الادوات المالية ,نتيجة لفرض قيود على الحسابات الرأسمالية والجارية فان مستويات أسعار الفائدة لم تتغير بما فيه الكفاية لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية وأسعار الفائدة في الخارج البلد، كذلك اعتماد السلطات النقدية لوسائل التحكم المباشر في التوسع الائتماني لفرض سقف ائتماني للمصارف فضلا عن استعمال الائتمان الموجه والمدعوم المخصص لقطاعات اقتصادية معينة يؤدي إلى تشجيع أنشطة معينة وهذا يؤدي إلى تجزئة النشاط المصرفي وتخفيض درجة المنافسة وتقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها وتقليل المخاطرة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

3. عدم الثقة المجتمع بالجهاز المصرفي حيث لا يزالون يتعاملون بالنقد بدلا عن الشيكات و الصراف الالي و استخدام بطاقات الائتمان.

4. الفساد الاداري و السلوكيات البيروقراطية في هرم الاداري للمصارف .

5. غياب الحوكمة والحكم الرشيد في المصارف يعتبر من المشاكل التي تواجه الجهاز المصرفي، مما يساعد في سهولة التلاعب في الحسابات وعدم اتخاذ قرارات الرشيدة، الامر الذي ادى مؤسسات المالية الدولية إلى وضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الاداء وتوفر الرقابة على المصارف من خلال الحوكمة المصارف والتي تعني تطوير الهيكل الداخلي للمصرف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الاداء وتطوير مستوى الادارة.

6. غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل شركات التأمين على الودائع والتأمين على القروض الكبيرة وعدم وجود شركات الخاصة لدراسة مخاطر السوق .

7. انخفاض كفاءة تسوية المدفوعات لعلاج هذه المشكلة فإننا نحتاج إلى نظام الكتروني كامل للتحويلات واستعمال الوسائل الحديثة لشبكات الاتصال بين المصرف وفروعه لتقليل الهدر الوقت وتصحيح الاخطاء في الحوالات إن وجدت حيث ذلك يؤدي الى تحسسين الاداء المصرفي وتسهيل اجراء عملية المقاصة بين المصرف وفروعه وكذلك بين المصرف الذي يقدم الحوالات ويقوم بعملية المقاصة والمصارف اخرى .

6.1.2 : مؤشرات التطور المصرفي في العراق :

يعرف اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا التابعة للامم المتحدة التطور المالي بأنه عملية تتجسد تحسينات كمية و نوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفوء حيث ان المصارف التجارية تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وادارة المخاطرة وتسهيل عملية التبادل لهذا فان قياس درجة التطور لأي دولة تتم بواسطة قدرة المصارف بتقديم هذه الوظائف، عموما هناك عدة مؤشرات تستخدم لقياس تطور الجهاز المصرفي ومن اهمها ما يلي: (خلف ،2011،183)،(Kar & Pentecost,2000,8).

نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع و الاوسع الى اجمالي الناتج المحلي : يعكس هذا المؤشر الدرجة النقدية في الاقتصاد، و استخدم هذا المؤشر بشكل واسع في دراسات لقياس التطور المصرفي و على الرغم من اهمية هذا المؤشر الا انه لا يستطيع اعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي في الدول النامية لان نسبة الكبيرة من M2 يتمثل بعملة خارج جهاز المصرفي و ذلك بسبب ان التعاملات تتم بشكل نقدي بدلا من استخدام الخدمات المصرفية .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

الائتمان الى قطاع الخاص الى GDP: يستخدم هذا المؤشر في قياس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح القروض التي تحقق عوائد عالية، حيث ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤدي الى زيادة الاستثمار و الانتاجية اكثر من منح تلك القروض الى المؤسسات الحكومية اي القطاع العام .

نسبة اجمالي الودائع الى GDP: ان هذا المؤشر يعطي واقعية افضل من المؤشر الاول لتطور النظام المصرفي لاسيما في الدول النامية حيث انها يقيس قدرة المصارف على تعبئة الودائع باشكالها المختلفة .

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية.

2.2 : تعريف النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي على انه حدوث الزيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني الاجمالي و الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط رئيسية : (احمد،17،2013)

1. ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يجب ان يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه .
2. يجب ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية فقط.
3. يجب ان تكون الزيادة المحققة في دخل الحقيقي الفردي او في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة الى مدى الطويل و ليست مؤقتة تزول بزوال اسبابها .

وأيضا يمكن تعريفه على أساس مفهوم كمي حيث يعبر عن مدى الزيادة في الانتاج في المدى الطويل في الدولة، ويأخذ بنظر الاعتبار معدل النمو الدخل الفردي ومقدار التغير في نصيب الفرد من الناتج وشرط الاستمرار و ليس الزيادة المؤقتة وعدم الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة او بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد (الراجحي،38،2021) .

1.2.2: العلاقة بين القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي:

يعتبر القطاع المصرفي المتمثل بالبنك المركزي و البنوك التجارية و المتخصصة و مؤسسات مالية اخرى محفز للنمو الاقتصادي و تظهر العلاقة التي بينهما من خلال ازدهار القطاع المصرفي حيث يمثل حلقة الوصل بين القطاعات المختلفة اي ما بين المدخرين و المستثمرين التي من خلالهما تتحول المدخرات الى استثمارات ، اذ يقوم السوق المصرفي باقراض الاموال الى القطاعات المختلفة التي تحتاجها لتمويل مشاريعها و يقدم التسهيلات الائتمانية لتلك المشاريع التي تكون بحاجة الى السيولة المالية في استثماراتها و بذلك تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية و زيادة الانتاج و تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع ، يتبين لنا مما تقدم ان الدولة التي يكون فيها القطاع المصرفي متطور تستطيع تحقيق درجات نمو سريعة و يظهر هذا من خلال الارتباط بين السيولة المالية و معدل النمو الاقتصادي ، و كذلك كلما اصبح القطاع المصرفي اكثر كفاءة يزيد من احتمال توجيه الموارد النادرة الى استخدام اكثر انتاجية و وصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية ، بذلك يعتبر القطاع المصرفي مصدر من مصادر التنبؤ بالنمو الاقتصادي.

1.3 : الدراسة القياسية وتحليل النتائج:

1.1.3 : توصيف المتغيرات:

تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) والمطور من قبل (pesaran & others 2001)، ويعد هذا النموذج بديلا لاختبارات التكامل المشترك والمعروفة بـ (Engel & Granger 1987)، ويمتاز نموذج (ARDL) عن النماذج الاخرى بأنه لايتطلب أن تكون السلاسل الزمنية من نفس درجة التكامل وبالمقابل يشترط أيضا بأن لاتكون هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية إلى جانب أنه يأخذ عددا كافيا من فترات الابطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج، ويعد هذا النموذج ملائم أيضا للدراسات والبحوث التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة، حيث تم استخدام عينة الدراسة بها (36) مشاهدة بعد تحويل البيانات الاصلية من سنوية إلى نصف سنوية وخلال المدة (2004-2021)، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي https://www.cbi.iq/ للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كمتغير تابع والائتمان الى القطاع الخاص الى GDP ومتغير نسبة اجمالي الودائع إلىGDP كمتغيرات مستقلة في النموذج. وفي هذه الدراسة تم استخدم معادلة الأنحار الذاتي بين المتغيرات، وكما يلي:

$$GDPT= F(CPS_{GDP}, W_{GDP})$$

$$GDPT= \beta0 \pm \beta1\ CPS_GDP \pm \beta2 W_GDP + \varepsilon it$$

حيث أن :

GDPT = يمثل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

CPS_GDP = الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP.

W-GDP = نسبة اجمالي الودائع إلى GDP.

β1, β2, هي معلمات النموذج.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

$\beta 0$ حد ثابت، εit الخطأ العشوائي.

كما ويتم أخذ اختبار الحدود (Bounds test) لاختبار وجود علاقة طويلة الامد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال احصائية (F)، ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

$$H0 : \varphi = \delta = 0$$

فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

$$H1 : \varphi \neq \delta = 0$$

وباستخدام اختبار Wald test يتم المقارنة بين قيمة F- Statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة والمقترحة من قبل pesaran et al; 2001، إذ يتكون الجدول من قيم الحد الادنى (LCB) والتي يفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الاعلى (UCB) والتي يفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة F- Statistic المحسوبة أكبر من قيمة الحد الاعلى الجدولية فيتم رفض العدم في عدم وجود تكامل وقبول الفرضية البديلة في وجود علاقة تكامل المشترك بين المتغيرات، أما عند وقوع قيمة F- Statistic بين قيمة الحدين فتكون النتيجة غير محسومة (Hoque & Yusop, 2010).

ويمكن البدء بالتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى في منهجية ARDL وذلك من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، وبالاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

2.1.3 : الجانب العملي والتحليلي:

اختبار جذر الوحدة: (unit root test)

الجدول (1)Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)

1st difference I(1)		At-Level I(0)		prob. الاختبارات
Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	
0.0007	-4.716130	0.8662	-0.558599	GDPT
----------	----------	0.0007	-5.315267	CPS_GDP
0.0	-	0.2	-	W_GD

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

P	2.027 536	742	2.053 968	401

المصدر: من إعداد االباحثتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من مخرجات الجدول أعلاه يلاحظ وحسب اختبار (ADF) الذي يهدف إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية، ووفقاً للتحليل القياسي أن السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة وللمتغير نسبة اجمالي الودائع إلى GDP كان يعانيان من مشكلة جذر الوحدة عند المستوى I(0)، ولم يستقرا إلا بعد أخذ الفرق الاول I(1) لهما وذلك عند مستوى معنوية 1% بالنسبة للمتغير والاول، وأما المتغير الثاني (W_GDP) فقد استقرت عند المستوى (5%)، أما بالنسبة للمتغير الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP فتم حصولها على درجة سكون متطابقة في المستوى I(0) ومستقرة عند مستوى المعنوية (1%)، مما يشير هذه النتائج إلى أن بيانات السلسلة الزمنية متكاملة ومتطابقة بدرجات مختلفة.

- **اختبار علاقة التكامل المشترك بأخذ جذر الحدود (Bounds Test):**

جدول (2) اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج (ARDL)

F- Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.575305	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد االباحثتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

ومن الجدول (2) يتم اختبار الفرضية حسب الآتي:

$H0 : \lambda1 = \lambda2 = \lambda3 = 0$

$H1 : \lambda1 \neq \lambda2 \neq \lambda3 \neq 0$

ويتم أخذ القرار وفقا للتالي، إذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فيتم رفض فرضية العدم الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة F-statistic المحسوبة أقل من الحد الادنى للحدود الحرجة فيتم قبول فرضية العدم الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك ورفض الفرضية البديلة، وإذا وقعت قيمة F-statistic المحسوبة بين الحد الاعلى والحد الادنى للقيم الحرجة والمقترحة من قبل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

pesaran & al, 2001))، فيكون القرار غير حاسم وتكون القيمة في منطقة الشك. أما (K) فيمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

وبملاحظة الجدول (2) أعلاه يلاحظ أن قيمة F-statistic والتي تساوي (6.57) هي أعلى من جميع حدود الحرجة عند مختلف درجات المعنوية مما يعني هذا رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة الذي ينص على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الاجل الطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك.

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وفق معيار (Akaike Information Criteria):

الشكل (1) اختيار فترات ابطاء المثلى للنموذج المستخدم

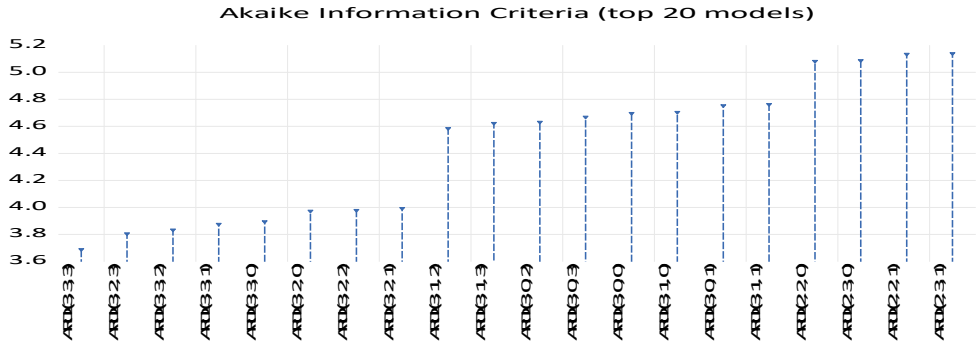

ومن ملاحظة الشكل (1) حيث تم الاعتماد عل معيار (Akaike Information Criteria)، فتم تحديد فترات الابطاء المثلى وتبين أن نموذج (3,3,3) هو النموذج الامثل، وبالاعتماد على الجدول (3) الذي يوضح نتائج التقدير للنموذج حيث كانت القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل هو (95%) والنسبة المتبقية والبالغة (5%) تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، أما معنوية القيمة الاحصائية لاختبار F والتي بلغت (62.23) يبين كفاءة النموذج ككل، إلى جانب ما أظهرته نتائج اختبار Durbin- Watson (D.W= 1.80) والذي يؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج.

الجدول (3) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى

Estimated long run coefficients using the ARDL approach.				
Dependent Variable: GDPT(3,3,3).				
Variables	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob.
C	5.075401	1.710485	2.967229	0.0071
GDPT(-1)	1.757668	0.103625	16.96184	0.0000

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

GDPT(-2)	-1.500510	0.120775	-12.42397	0.0000
GDPT(-3)	0.527591	0.057434	9.185999	0.0000
CPS_GDP	-3.607405	0.644838	-5.594281	0.0000
CPS_GDP_(-1)	7.433769	1.442510	5.153356	0.0000
CPS_GDP_(-2)	-5.684734	1.514127	-3.754463	0.0011
CPS_GDP_(-3)	1.514799	0.735520	2.059493	0.0515
W_GDP	-0.289454	0.201468	-1.436722	0.1649
W_GDP(-1)	0.866386	0.389309	2.225447	0.0366
W_GDP(-2)	-1.049062	0.387056	-2.710361	0.0128
W_GDP(-3)	0.421733	0.188903	2.232533	0.0361
R-squared	0.96		F-statistic	62.23263
Adjusted R-squared	0.95		Prob(F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson stat	1.80			

المصدر: من إعداد االباحثتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

أما نتائج تقدير المعادلة طويلة الاجل فكانت كالآتي:

تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج:

جدول (4) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPS_GDP_	-1.596144	0.554935	-2.876271	0.0088
W_GDP	-0.234132	0.413625	-0.566049	0.5771
C	23.57902	9.675030	2.437100	0.0234
EC = GDPT - (-1.5961*CPS_GDP_ -0.2341*W_GDP + 23.5790)				

المصدر: من إعداد االباحثتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

GDPT = 23.58 -1.596CPS_GDP-0.234WGDP

ومن الجدول (4) أعلاه يوضح العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات قيد الدراسة والذي يبين بوجود علاقة عكسية فـء الاجل الطويل بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث أن تطور القطاع المصرفي قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، حيث تشير الاشارة السالبة للمتغيرين (CPS_GDP) و (W_GDP) على الرغم من أن المتغير (W_GDP) ليس معنوي إلا أنه أكد على وجود ضعف التطور المصرفي للعراق من خلال الاشارة السالبة، وإن ضعف هذه العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي قد جاء مخالفا للنظرية الاقتصادية الذي يؤكد على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، وإن النتيجة المتوصلة إليها في هذا الدراسة قد جاءت مشابهة للنتائج التي توصلت إليها دراسات سابقة في هذا المجال، ولم يحدث أي تطور في هذا الجانب على الرغم من مرور فترة زمنية ليست بقليلة بين هذا الدراسة والبحوث الاخرى ويؤكد حقيقة اهمال هذا القطاع والاعتماد على القطاعات الاخرى وخاصة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

النفط في العراق، ولكن وبالرغم من ذلك لايمكن التقليل من أهمية القطاع المصرفي للنمو والتنمية الاقتصادية.

تقدير العلاقة قصير الاجل: ولقياس العلاقة في الاجل القصير فتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction model)، الذي يوضحه الجدول (5)، يبين أنه في الاجل القصير إن تطور المصرفي قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال الاشارة السالبة للمتغيرين، إلى جانب أن المتغير (W_GDP) يرتبط بعلاقة غير معنوية احصائيا بالمتغير التابع كما في الاجل الطويل مما يؤكد على عدم معنويتها في الاجلين الطويل والقصير، أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ (*CointEq(-1)) فكانت بالسالب (-0.21) ومعنوي (p=0.000) عند مستوى (1%) والذي يؤكد أن ماقيمته (0.21) من أخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة الزمن، وما تؤكده النتائج أعلاه هو أنه وخلال المدة (2004-2022) لم يكن للتطور المصرفي أي حافز في تطوير النمو الاقتصادي في العراق.

جدول (5) تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDPT)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 2004S1 2022S2				
Included observations: 34				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPT(-1))	0.972919	0.063199	15.39446	0.0000
D(GDPT(-2))	-0.527591	0.043351	-12.17008	0.0000
D(CPS_GDP_)	-3.607405	0.502940	-7.172635	0.0000
D(CPS_GDP_(-1))	4.169935	0.700125	5.955984	0.0000
D(CPS_GDP_(-2))	-1.514799	0.558883	-2.710404	0.0128
D(W_GDP)	-0.289454	0.179661	-1.611115	0.1214
D(W_GDP(-1))	0.627329	0.204075	3.074020	0.0056
D(W_GDP(-2))	-0.421733	0.171205	-2.463315	0.0221
CointEq(-1)*	-0.215251	0.039373	-5.466969	0.0000

المصدر: من إعداد االباحثتين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

3.1.3 اختبارات التشخيص للنموذج المقدر:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

ومن خلال إختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي والذي يقدر بـ(0.27) والذي هو أكبر من مستوى المعنوي (5%)، مما يؤكد على قبول فرضية العدم بخضوع البواقي للتوزيع الطبيعي كما مبين في الشكل (2).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

شكل (2) اختبار Normality test

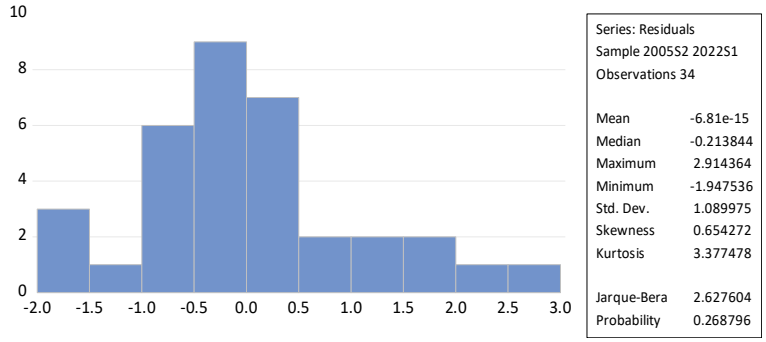

مشكلة الارتباط الذاتي:

ومن ملاحظة الجدول (6) يلاحظ نتائج اختبار الكشف عن الإرتباط الذاتي بين البواقي من خلال اختبار (LM) لـ (Preusch-Pagan)، حيث يبين هذا الاختبار من خلال قيمة (F) المحتسبة والذي يساوي (0.599) والذي هي أكبر من مستوى المعنوي (5%)، مما يؤكد على قبول فرضية العدم الذي ينص في عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي في النموذج المقدر للبحث، أي يبين من عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط المتعدد.

جدول (6) للكشف عن الإرتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Type of test	Statistic		Prob
F-statistic	0.283830	Prob. F(1,21)	0.5998
Obs*R-squared	0.453406	Prob. Chi-Square(1)	0.5007

المصدر: من إعداد االباحثتان بالاعتماد على مخرجات EViews 1

- **اختبار عدم تباين تجانس: Heteroskedasticity Test:**

جدول (7) اختبار عدم تباين تجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
	Value		Prob.
F-statistic	0.305674	Prob. F(11,22)	0.9770
Obs*R-squared	4.507539	Prob. Chi-Square(11)	0.9527

المصدر: من إعداد االباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

يلاحظ من خلال جدول أعلاه أن قيمة الاحتمالية لاختبار (F) قد بلغت (0.977)، وهي ذات دلالة أحصائية غير معنوية، وهي أكبر من (5%)، وبذلك فإننا نقبل فرضية العدم H0: $\hat{\sigma}_i^2 =$ $\hat{\sigma}^2$ for all I ونرفض الفرضية البديلة H0: $\hat{\sigma}_i^2 = \hat{\sigma}^2$ for all i، أي ثبات التباين لحد الخطأ، وخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

1. **الاستنتاجات والمقترحات:**

تتمثل أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة في:

1. تعكس مؤشرات تطور الجهاز المصرفي العراق وللمد، (2004-2022) تطور في حجم نسبة إجمالي الودائع إلى GDP، والائتمان الى القطاع الخاص كنسبة من الـ GDP، بنسبة كبيرة خلال مدة الدراسة.
2. أظهرت نتائج التقدير والاختبارات للنموذج القياسي أثر الائتمان الى القطاع الخاص إلى GDP في النمو الاقتصادي وتجاوزه للاختبارات الاحصائية والقياسية ولكن بإشارة سالبة مما يدعم فرضية الدراسة في ضعف أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي.
3. أما بالنسبة للمؤشر إجمالي الودائع فكان هو الآخر ذو إشارة سالبة على النمو الاقتصادي إلا أنها لم تتجاوز الاختبارات الاحصائية في عدم معنويته مما يبين ضعف التطور المصرفي وعدم ارتقاءها الى المستوى المطلوب للتطور ومشاركته للقطاعات الاقتصادية الاخرى في دعم المسيرة التنموية للعراق.
4. ومن خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلت الدراسة إلى إثبات فرضيته في أنه وبالرغم من تطور القطاع المصرفي من خلال المؤشرات التي تم أخذها في هذه الدراسة إلا أنه هذا التطور لم يرتقي الى المستوى المطلوب مما كان له الاثر الضعيف والسلبي على النمو الاقتصادي للعراق.

أما أهم مقترحات الدراسة فتمثلت بـ :

1. ضرورة تهيئة جهاز مصرفي متطور وكفوء لدعم وتشجيع الاستثمارات المحلية من خلال جذبها إلى الداخل والسيطرة على تهريبها إلى الخارج، وبالمقابل تحفيز رؤوس الاموال الاجنبية إلى الداخل ولغرض تحقيق كل ذلك ضرورة قيام الحكومة بإيجاد بيئة اقتصادية وسياسية آمنة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (3) 2024

2. ضرورة قيام المصارف بتوجيه استثماراتها نحو القطاعات الانتاجية وذلك لدعم السياسة النقدية في استهدافها للناتج المحلي الاجمالي.
3. ضرورة القيام بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي ورفع كفائتها ودعمها لخلق وايجاد وحدات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق ومؤهلة في تمويلها للمشاريع الاقتصادية.

5. الملاحق:

بيانات أصلية:

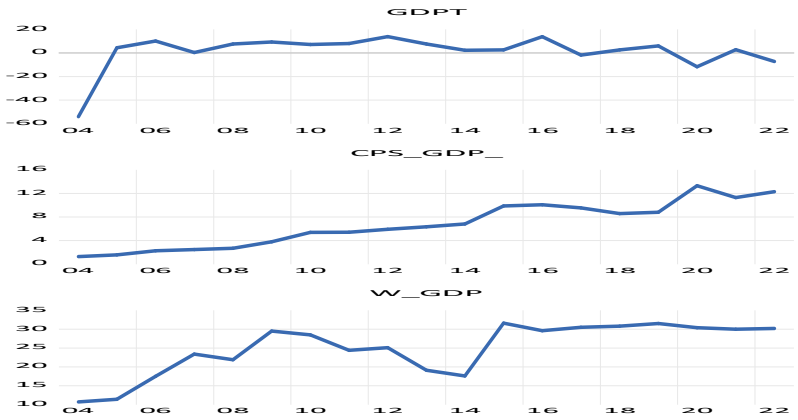

بيانات نصف سنوية

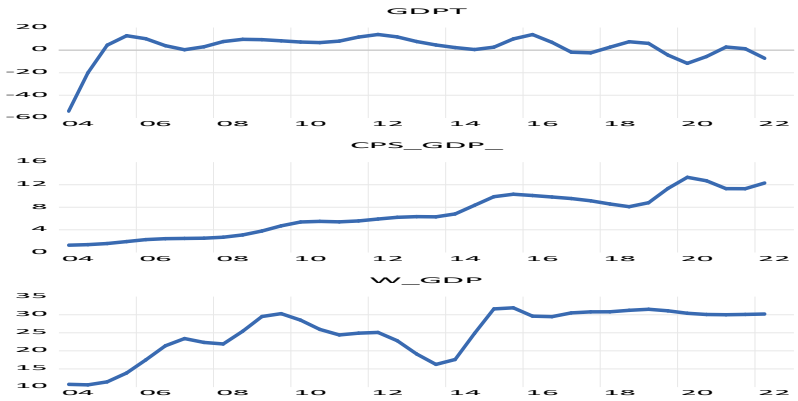

6. المصادر:

- المصادر العربية :

1. العبيدي، حاتم فهد محمود, ب س. "قياس كفاءة الجهاز المصرفي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)" ، كلية التجارة ،جامعة المنصورة.
2. عبدالنبي،نور صلاح.(2008)"تأثير ابعاد جودة الخدمة و الرضا الوظيفي على التعامل مع الزبائن "رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية و المحاسبية ، جامعة بغداد.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (3) 2024

3. عبدالصبار ، ازهار . (2013)." اثر جهاز المصرفي العراقي على النمو الاقتصادي و متطلبات معامل الاستقرار النقدي" مجلة الادارة و الاقتصاد، 3(11).
4. مخيف، محمد عبدالكريم.(2021)." دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"،رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة كربلاء
5. العنيزي، وسام حسين علي.(2015)." قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 2، العدد35.
6. حسين ، ابتسام علي ،(2019)." سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،كلية التقنية الادارية، عدد 58.
7. سعد، منتظر فاضل،(2015)،" التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق" ،مجلة دراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، جامعة البصرة ، العدد 3.
8. عبدالرحمن ، ياسر محمود احمد و هاشم، محمد رجب صديق,(2022)." تطور الاداء المالى بالجهاز المصرفى واثره على النمو الاقتصادى المصرى "خلال الفترة من 2008-2022"، مجلة السياسة و الاقتصادية ، جامعة بني سويف، 14 (13).
9. جاسم، ديانا هاشم ،(2022)." القطاع المصرفي العراقي : أهميته الاقتصادية علاقته بتمويل عجز الموازنة"،مجلة الريادة للمال و الاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال ، 3 (2).
10. جاسم، عباس.(2007)."التطورات المصرفية في العراق "، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 5(23).
11. خلف ،عمار حمد .(2011)،" قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصاد في العراق "، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.
12. الراجحي، ياسر علي محمد ،(2021)،"دور الاقتصاد الظل في النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء.
13. احمد،كبداني سيدي.(2013)."اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر"، اطروحة دكتورا، كلية اللوم الاقتصادية و العلوم التجارة، جامعة ابي بكر بلقايد.
14. كاظم، حسين جواد و داغر، منذر جواد. ب س ."القطاع المصرفي في العراق و المعوقات التكييف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2"، كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة البصرة.

- **المصادر الانكليزية :**

1. Alsudany,Mustafa rasool fakhri.(2019)" Features Of Iraqi Banking System "Evaluation Government And Private Commercial Banks In Iraq, And Comparing Iraqi Banks To Some Banks Of Neighboring

Countries", INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH VOLUME 8, ISSUE 09.

2. Alalie, H. M., Harada, Y., & Noor, I. M. (2018). The challenges of creating sustainable competitive advantage in the banking industry in Iraq. World Journal of Business and Management, 4(2), 1-15.
3. Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial inclusion and financial sector stability with reference to Kenya: A review of literature. Journal of Applied Finance and Banking, 2(6), 95.
4. Hoque, M. M., and Yusop, Z. (2010). Impacts of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach. Journal of Asian Economics, 21(1), 37-52.
5. Pacces, alessio & Dirk Heremans ,2011"Regulation of banking and financial markets, University of Amsterdam, Holland, 2011SSRN Electronic Journal, p 559.
6. Kar, Muhsin & Pentecost, Eric J.2000" "Financial Development and Economic Growth in Turkey, Further evidence on the Causality Issue, research pepar, No.27.

التقارير :

1- Union of arab bank 2023.